



المؤتمر الدولي 2021م حول ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي



رفع جودة مخرجات التعليم العالي لتطوير سوق العمل الليبي

عادل صالح عكير

المعهد العالي للعلوم والتقنية / غريان

المُلخَص

تاريخ الاستقبال: 2020-06-28
تاريخ الاستقبال: 2020-12-31
تاريخ القبول: 2021-01-31
تاريخ النشر: 2021-10-10

الكلمات المفتاحية

جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي – تطوير سوق العمل الليبي – التنمية البشرية البريد الإلكتروني للباحث adel_akker@yahoo.com

بعد سنوات طويلة نلاحظ، نتائج مخرجات مؤسسات التعليم العالي ضعيفة جداً وبعيدة على النتائج المتوقعة مقارنة بالاموال التي صرفت عليها ولم تصل هذه المؤسسات للمستوى والجودة المطلوبة مقارنة حتى بالمؤسسات التعليمية العليا الإقليمية والعربية، وكانت هذه المخرجات غير متوافقة مع ما يتطلبه سوق العمل الليبي مما أثر سلباً على أداء مؤسسات الدولة العامة والخاصة، وهذه مؤشرات تؤكد بأن يوجد خلل في إدارة ومنهجية واليات العمل، الأمر الذي يستوجب النظر بجدية الى أسباب تدني مستوى التعليم العالي. لنتمكن من تطوير سوق العمل الليبي، لا بد من ربط مؤسسات التعليم العالي مع مؤسسات سوق العمل الليبي. هذا البحث عمل على دراسة دقيقة ومفصلة للتخصصات والمهارات المطلوبة في سوق العمل الليبي والتي غالباً ما يشغلها العنصر الأجنبي وكذلك نسبة الخريجين العاملون في مؤسسات سوق العمل خارج تخصصاتهم وليس لديهم الخبرة والمهارات المطلوبة والعاملون في تخصصاتهم دون خبرة أو مهارات والعاملون في تخصصاتهم ولديهم خبرة ويفتقدون إلى المهارات التي تؤهلهم لتطوير سوق العمل والعاملون في تخصصاتهم ولديهم الخبرة والمهارات المطلوبة. وقدمت النتائج مؤشرات بأن سوق العمل الليبي بدون أي معايير علمية لتشغيل الخريجين في تخصصاتهم للاستفادة من خبراتهم العلمية التي اكتسبها الطالب في المؤسسات التعليمية العليا، لذلك لا يمكن تطوير مؤسسات سوق العمل الليبي دون الرفع من جودة مخرجات التعليم العالي، وكذلك درس البحث كيفية التنسيق الكامل بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل الليبي، لخلق ربط وتعاون علمي وتقني يمكن العمل عليها في إنشاء قاعدة بيانات يمكن من خلالها معرفة المشاكل والعراقيل التي سببت في الفوضى الموجودة حالياً في مؤسسات سوق العمل، وقدمت هذه الدراسة بعض الحلول العلمية لتطوير مؤسسات الدولة العامة والخاصة.

1-المقدمة

معايير وطنية تتوافق مع معايير الجودة المعتمدة عالمياً، وتأسيساً على ما تقدم، شملت الدراسة الحالية نقاط الاخفاق في تدني مخرجات التعليم العالي وسبل معالجتها، ووضع خطة عمل تنفيذية هادفة تنفذ ضمن جدول زمني يحدد الأعمال والنشاطات والجهات المسؤولة عن تنفيذ كل عمل، والوقت المحدد للتنفيذ في ضوء المؤشرات والنتائج المتوقعة. تأخذ الدراسة بعين الاعتبار توفير فرص التعليم للجميع وتلبية إحتياجات المجتمع الليبي الحالية والمستقبلية المنسجمة مع أهداف التنمية وخطتها، وذلك بهدف الوصول إلى خريجين مؤهلين ولديهم مهارات علمية عالية لتلبية إحتياجات سوق العمل الليبي، من خلال رسم السياسات، وتحديد الأعمال اللازمة لتوفير البيئة المناسبة لهذا التطوير، ومن خلال الأسس المستمدة من فلسفة التعليم العالي. وتناولت الدراسة مجموعة من المحاور الرئيسية ذات العلاقة أهمها:

- فلسفة التعليم العالي.
- سياسات تطوير التعليم العالي.
- ضبط الجودة والإعتمادية.
- الإبداع والبحث العلمي.
- تطوير ورفع جودة عمل إدارات التعليم العالي.

2- فلسفة التعليم العالي

الفلسفة هي مجموعة من القواعد والقوانين التي تحكم العملية التعليمية بأبعادها التنظيمية الداخلية والخارجية التي يتحتم على القيادات العلمية والإدارية في التعليم العالي التقني إمتلاكها والإيمان بها من أجل بناء إستراتيجية مستقبلية للتعليم العالي. ومن هذا المنطلق فإننا نؤكد على فلسفة تؤدي الى بناء الإنسان الواعي المتمسح بالعلم والمعرفة والقادر على الإبداع والتعامل مع مستجدات العصر على نحو منفتح وهادف ويحترم التنوع

تواجه مؤسسات التعليم العالي وخاصة التقنية منها تحديات تسبب في تدني جودة مخرجاتها وعدم توافرها لإحتياجات سوق العمل الليبي وخطط التنمية في الدولة الليبية، وعدد من التخصصات والبرامج لهذه المؤسسات لم تعد تشكل ذات أولوية لحاجة المجتمع وأصبح سوق العمل المحلي مشبعاً بها، وتعاني مخرجاتها من البطالة، وأصبحت الدولة الليبية مثقلة بتوظيف مخرجات هذه التخصصات في المؤسسات والهيئات والوزارات بشكل عشوائي، والقطاع الخاص يشترط لتوظيف هذه المخرجات توفر المهارات الإضافية الأخرى مثل اللغات والإدارة والقدرة على إستخدام برامج المحاكاة، ودورات الأمن والسلامة إضافة إلى بعض المهارات والقدرات الشخصية الأخرى. ونتيجة لذلك نسعى إلى إصلاح مؤسسات التعليم العالي التقني وتجويد مخرجاتها بإنشاء وتشكيل الهيئات أو اللجان المتخصصة للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة التي تضمن من خلالها توظيف ثقته ببرامجها التعليمية وموائمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل الليبي، وفي ظل هذا الواقع الصعب وما مر به البلد من ظروف، نجد إن الوقت قد حان لتسخير كل الجهود والطاقات الممكنة من أجل الارتقاء بهذا الواقع، إعتياداً على الدور الحيوي للتعليم العالي التقني والفني للنهوض بمختلف قطاعات الدولة الليبية من خلال المساهمة الفاعلة في بناء مجتمع المعرفة وترسيخ الأسس الداعمة لأحترام العلم والعلماء، وحرصاً من وزارة التعليم على أن ترقى بمؤسسات التعليم العالي والمراكز العلمية والبحثية إلى مستوى الطموح بما يواكب التقدم الحاصل عالمياً وصولاً إلى حافات العلوم الحديثة، وهذه الدراسة هي مجموعة من التوجهات والأهداف

للنهوض بجودة مخرجات التعليم العالي من خلال تأكيد أهمية تحقيق "التنمية البشرية المستدامة" وتدعيم "متطلبات سوق العمل" على وفق

إعادة النظر في فلسفة العملية التعليمية وتحديد أهداف مؤسسات التعليم العالي بشكل واضح وتحديد الآليات والوسائل الموصلة لتلك الأهداف من حيث المناهج، المفردات وطرق التدريس والمستلزمات بما يضمن:

- تحديث المناهج الدراسية بشكل مستمر وبمعدل (10-5) سنوات لمواكبة التطور العلمي واستخدام التقنيات الحديثة والسماح بتطوير هذه المفردات سنوياً بنسبة 10 – 20%.
- يُعد الكتاب المنهجي الحد الأدنى للمادة العلمية يُضاف إليها دراسات ومصادر يحددها أعضاء هيئة التدريس والقسم العلمي.
- الإهتمام بالتوسع وتطوير جميع التخصصات في التعليم العالي والتركيز على أسس التكامل في مؤسسات التعليم العالي وليس التشابه.
- الأهتمام بالكليات والمعاهد التقنية العليا والتركيز على التدريب العملي وتغطية المفردات بشكل كامل في المعامل والورش.

5. ضبط الجودة والإعتمادية

تعميم ونشر مفاهيم ضبط الجودة لتطبيقها على مختلف مكونات نظام التعليم العالي.

- تصنيف معايير الجودة المستهدف تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي إلى مجموعات حسب أهميتها وإمكانية تطبيقها في الظروف الحالية.
- إعادة النظر في صياغة بعض معايير ضمان الجودة بحيث تتسجم وتلائم الوضع المحلي لمؤسسات التعليم العالي التقني في ليبيا وتراعي الإمكانات المتوفرة والظروف التي تمر بها الدولة الليبية.
- تشكيل لجان من خبراء تطبيق معايير الجودة لمتابعة ومساعدة المؤسسات لتطبيق هذه المعايير حسب تصنيفها .
- تقدم هذه اللجان تقارير دورية وتقييم دقيق، توضح نسبة تطبيق معايير الجودة بنجاح لكل مؤسسة، ولا يسمح للمؤسسة الإنتقال الى تطبيق معايير المجموعة التالية حتى تطبق معايير المجموعة الأولى حسب تصنيف إدارة ضمان الجودة.
- التأكد بأن تطبيق هذه المعايير قد أحدث تغييرات إيجابية في المؤسسة وتحسين جودة مخرجات التعليم، ومتابعة هذه العملية بصورة مستمرة ودقيقة للتأكد بأنه لا يوجد نتائج سلبية في تطبيق المعايير.

6. الإبداع والبحث العلمي

الإهتمام بالبحوث العلمية التقنية والتطوير والإبداع يستدعي التوجه نحو ترسيخ أسس يجتمع عليها ويفرغها ممثلين عن مؤسسات التعليم العالي والقطاع العام والخاص في مؤسسات سوق العمل الليبي والمراكز البحثية التي تهتم بالبحوث العلمية ذات الدراسات الحديثة خاصة التي تستخدم فيها برامج المحاكاة، والعمل على:

- تشجيع نشر الإنتاج العلمي، وتوحيد الجهود لإصدار مجلات علمية متخصصة والرفع من جودة البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس.
- تهيئة الكوادر البحثية الكفاءة وتوفير الفرص المناسبة لها لإكتساب المهارات اللازمة.
- استخدام الموارد والإمكانات المتوفرة في المؤسسات التعليمية فيما بينها لأغراض البحث العلمي والتعاون مع القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- توفير الآليات اللازمة لاحتضان ورعاية الموهوبين من الطلبة ممن يمتلكون القدرة على التميز والإبداع بالذات في التخصصات المطلوبة في سوق العمل.

7- تطوير ورفع جودة عمل الهيئات والإدارات للتعليم العالي

والتميز والحوار بين الثقافات، ويعتبر التعليم العالي هو العماد الرئيس في تطوير جميع الصناعات والمحرك الأساسي للرفع من جودة العمل خاصة العلوم التقنية، أهتمت أغلب دول العالم بالعلوم التقنية والفنية والتدريب العالي لإيجاد كوادر تقود المؤسسات الصناعية الضخمة وتوفير إحتياجات المجتمع وإحداث تغييرات كبيرة في السوق والاقتصاد المحلي والعالمي، حيث يولي العالم إهتمامه الكبير بالثورة الصناعية والتكنولوجية المتسارعة، وذلك بترسيخ كافة الجهود لمواجهة التطور السريع في كافة العلوم التقنية. لذلك يجب علينا التكيف بسرعة لمواجهة التحديات المتغيرة بشكل متسارع وهيئة البيئة المناسبة لتعزيز قدرات الطلبة والرفع من مهاراتهم والتدريب العالي في مؤسسات التعليم العالي التقني.

3- سياسات تطوير التعليم العالي

يجب إعادة النظر بسياسات القبول في الجامعات، المعاهد العليا والكليات التقنية لتحقيق أكبر قدر ممكن من التناغم بين رغبات الطلبة والتخصصات المتاحة لهم ومتطلبات سوق العمل الليبي، والتأكيد على أهمية تدعيم أسس التعامل مع التقنيات الحديثة ومواكبة التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها في الإدارة وفي تحديث البرامج الأكاديمية، من حيث المحتوى وأساليب التدريس والتقويم والاهتمام ببرامج ربط وتوأمة مؤسسات التعليم العالي التقني مع مؤسسات عليا تقنية أجنبية رصينة ومراكز بحثية معترف بها عالمياً. علاوة على ذلك، تشجيع التوجه نحو العلوم التقنية وتوفير البيئة الاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز، الابتكار وصل الموهاب، وللوصول الى مستوى عالي من الجودة في مخرجات مؤسسات التعليم العالي التقني ، ويجب دراسة والعمل على النقاط التالية :

1.3- مشاركة مؤسسات سوق العمل الليبي في العملية التعليمية والتدريبية .

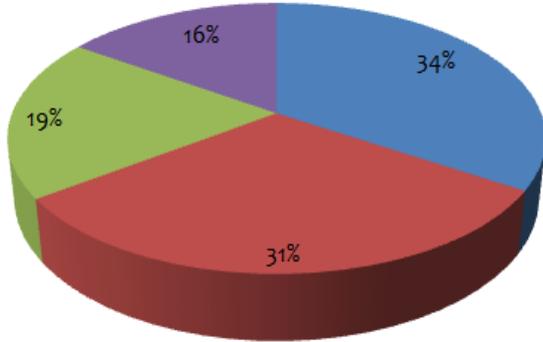
- إشراك هذه المؤسسات في وضع الخطط الدراسية والتدريبية للتعليم العالي.
- المشاركة الفعالة في التدريب الميداني للطلبة أثناء فترة الدراسة.
- العمل على توفير التقنيات الحديثة ومعدات التدريب التي تحاكي التقنية المستخدمة في مؤسسات سوق العمل.
- تبنى الطلبة المتميزين في مؤسسات التعليم العالي ورفع مهاراتهم وتدريبهم تدريب عالي على التقنيات المستخدمة في مؤسسة سوق العمل أثناء الدراسة.

2.3- مشاركة المراكز والهيئات البحثية في الرفع من جودة البحوث العلمية.

- المشاركة الفعالة في رفع جودة المجالات العلمية التي تصدر من مؤسسات التعليم العالي.
- إنشاء قاعدة بيانات تضم جميع البحوث العلمية لكي تكون مرجع للباحثين.
- تقييم وتصنيف البحوث العلمية المميزة وذات المادة العلمية عالية الجودة والتي تنشر في مجلات علمية عالمية لها معامل تأثير (Impact Factor).
- العمل على تصنيف المجالات العلمية الصادرة من جميع مؤسسات التعليم العالي والمراكز والهيئات البحثية، وذلك بإيجاد آلية لتصنيفها حسب المعايير العلمية.

4- البرامج الدراسية والتدريبية

والمؤسسات المالية للدولة والشركة العامة للكهرباء وشركات الاتصالات وبعض مؤسسات التعليم العالي، والنسبة الأعلى (34%) هي التي تسبب في فشل تطوير مؤسسات سوق العمل وتخلق ربه ككبيرة داخل هذه المؤسسات وأغلبها تعمل في قطاع التعليم العام - الوزارات - المنظمات - شركات الاستثمار والسفارات الليبية في الخارج.



شكل (1): يوضح نسب توافق التخصص والخبرة والمهارات لخريجين مؤسسات التعليم العالي في مؤسسات سوق العمل

بناءً على الزيارات الميدانية وقوائم الباحثين على العمل من القوى العاملة يمكن الاعتماد على بعض النتائج الأولية. الجدول (1) يوضح واقع عملية العرض والطلب في سوق العمل الليبي والتخصصات الراكدة، المشبعة والمطلوبة.

جدول (1) يوضح التخصصات الراكدة، المشبعة والمطلوبة لسوق العمل الليبي

مطلوبة	مشبعة	راكدة
هندسة طرق، هندسة الآلات، هندسة جسور، تقنية طبية	محاسبة، علوم الحاسب الآلي، تبريد وتكييف، هندسة كهربائية، علوم مواد	علوم مصرفية ومالية، اقتصاد، علوم سياسية، تسويق، إدارة فنادق، هندسة الميكاترونكس، إدارة أعمال، علم الآثار، علوم إدارية، هندسة طيران، هندسة نووية

9- الخلاصة

يجب على وزارة التعليم العالي، وزارة التخطيط، وزارة العمل والتأهيل ومؤسسات سوق العمل الليبي إتخاذ حزمة من الإجراءات في مؤسسات التعليم العالي بناء على هذه الدراسة ووضعها حيز التنفيذ للرفع من جودة مخرجات التعليم العالي التقني حتى تتمكن من تطوير سوق العمل الليبي وإتباع إستراتيجية واضحة ومحددة .

10- التوصيات

1_ التوجه نحو التشغيل وليس التوظيف في القطاع الخاص من خلال المشاريع الريادية والصغيرة، وذلك لعدم قدرة القطاع العام لإستيعاب الأعداد الكبيرة للخريجين، وارتفاع نسبة الرواتب والأجور والتقاعد تشكل نسبة كبيرة من حجم الموازنة السنوية للدولة الليبية.

ضرورة تطوير الإدارات التعليم العالي التقني والتي مازالت تتعامل مع المؤسسات التابعة لها بنفس الآليات العمل التقليدية القديمة والتي كانت أحد الاسباب في اخفاق تطوير مؤسسات التعليم العالي التقنية طيلة العقود السابقة، ونوصي بإتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها الرفع من جودة مخرجات التعليم العالي التقني:

- اعتماد إختيار القيادات في الإدارات والأقسام والمؤسسات التابعة للتعليم العالي وفق آلية محددة تعتمد معايير الكفاءة والمهارات الإدارية الحديثة وقدرة الإبداع والتطوير وعلى أسس تنافسية.
- تبني الأساليب العلمية في الإدارة والتنفيذ والتوسع في تفويض الصلاحيات في مؤسسات التعليم العالي مثل التعاون والمشاركة مع المؤسسات العلمية الداخلية والخارجية وتنفيذ خطط تطوير وتحسين جودة مخرجات التعليم في تلك المؤسسات بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح والخطة العامة للتعليم العالي.
- إنشاء إدارة تتولى دراسة البحوث والمقترحات المقدمة من أعضاء هيئة التدريس والباحثين والمفكرين بخصوص تطوير مؤسسات التعليم العالي والرفع من جودتها.
- الإهتمام بالشأن العلمي والأكاديمي وتقديم المقترحات لمؤسسات التعليم العالي التقني لتطويرها بدل من الأهتمام بالشأن الإداري والمالي.
- تعزيز مكانة الأستاذ، وخصوصية التعامل معه في إدارات التعليم العالي بشكل يليق بمركزه العلمي.

8- النتائج

نظراً لعدم وجود دراسات أو أبحاث رسمية تعطي معلومات مؤكدة على التخصصات الراكدة، المشبعة والمطلوبة في السوق العمل الليبي، فقد إعتمدت نتائج هذه الدراسة على عمل إستبيان لعدد (833) من خريجين مؤسسات التعليم العالي العاملون في مؤسسات سوق العمل، وكذلك على الزيارات الميدانية لبعض مؤسسات سوق العمل الليبي والاتصال بعدد من الشركات والهيئات والمصالح الحكومية. أوضحت النتائج، بأن مخرجات التعليم العالي التقني الحالية غير قادرة على تطوير سوق العمل، وأهم أسباب فشل مخرجات التعليم العالي التقني في تطوير سوق العمل الليبي هو عدم توافق عمل الخريجين في الأقسام والإدرات بمؤسسات سوق العمل الليبي حسب تخصصاتهم، مما أدى الى عدم إحداث أي تغييرات إيجابية في تطوير سوق العمل، بل كانت هناك نتائج سلبية وربكة في عمل هذه المؤسسات، وكذلك عدم مشاركة مؤسسات سوق العمل في العملية التعليمية مما أدى الى عدم تناغم مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل. يوضح الشكل (1) نسبة الذين يعملون في مؤسسات سوق العمل خارج تخصصاتهم وليس لديهم الخبرة والمهارات المطلوبة (34%)، الذين يعملون في تخصصاتهم دون خبرة أو مهارات (31%)، الذين يعملون في تخصصاتهم ولديهم خبرة ويفتقدون إلى المهارات التي تؤهلهم لتطوير سوق العمل (19%)، والذين يعملون في تخصصاتهم ولديهم الخبرة والمهارات المطلوبة (16%). نجد أن النسبة الأقل هي القوى القادرة على تطوير سوق العمل الليبي ولكنها تأثيرها ضعيف ومحدود جداً، وأغلبهم يعملون في الشركات النفطية

بدل الكم الهائل من المجالات العلمية التي تصدرها هذه المؤسسات دون مراعاة لأدنى معايير النشر العلمي وضعف في التقييم.

2_ توطيد العلاقة والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل الليبي ومنها القطاع الخاص في العديد من المجالات المشتركة وإيجاد آليات أكثر مرونة لرفع جودة مخرجات التعليم العالي.

المراجع

1_ عبد القادر منصور، (2013). دور التعليم الجامعي في توفير احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء التغيرات المحلية والعالمية / تخطيط تربوي وإدارة تعليمية.

3_ مراجعة برامج مؤسسات التعليم العالي التقني ومناهجها وتحسينها وتطويرها وإعادة هيكلتها لتصبح أكثر التصاقاً بحاجات الطلاب وإحتياجات المجتمع لتساهم في تنمية مهارات الطلاب وتنمية قدراتهم الإبداعية الابتكارية وتقوية ثقتهم بأنفسهم وإعدادهم للعمل الفعال.

2_ إبراهيم قويدر، (2009). مخرجات المؤسسات التعليمية وعلاقتها بالطلب علي القوى العاملة في الاقتصاد الليبي، التقرير السنوي للقوى العاملة في ليبيا.

4_ تنفيذ عملية تقييم دورية لتلك المؤسسات للتأكد من أن الأسس التي وضعت على أساسها الأهداف والاستراتيجيات والبرامج تواكب متطلبات التنمية، حاجات المجتمع والعمل على تحسين الأداء ومتطلبات التطوير.

3_ توصيات ورشة العمل الأولى للمعهد العالي للعلوم والتقنية / غريان، (2015)، "جودة التعليم العالي التقني ومتطلبات سوق العمل الليبي". معايير ضمان الجودة، المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية - التقييم المؤسسي لتدقيق جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي.

5_ مراجعة سياسات التعليم العالي التقني بحيث تكون منظومة مرنة تستجيب لاحتياجات سوق العمل الليبي وحاجات المجتمع المتجددة بما يسهم في طرح برامج غير تقليدية يحتاجها سوق العمل مع الحرص على إكساب الخريجين مهارات التوظيف الأساسية مثل: التفكير الناقد والإبداعي، مهارات اللغات، القدرة على حل المشاكل بشكل مبتكر والقدرة على العمل الجماعي.

4_ عادل عكير، (2015). مقترح " الرفع من جودة مخرجات التعليم العالي التقني، مقدم للهيئة الوطنية للتعليم العالي التقني ، إدارة المعاهد العليا.

6_ دعم التخصصات الحديثة التي تحقق التوافق بين التعليم وحاجات المجتمع ممثلاً في قطاعات الأعمال والمؤسسات الإنتاجية وسد الفجوة بين عدد المشتغلين في الوظائف التي تحتاج لتأهيل علمي والخريجين من مؤسسات التعليم العالي.

5_ عادل عكير، (2016). دراسة ، تحت عنوان الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي التقني للسنوات 2018 – 2022، مقدم للهيئة الوطنية للتعليم العالي التقني .

6_ عادل عكير، (2014). متطلبات سوق العمل تحت شعار (الواقع – الرؤية – الاحتياجات)، بين تحديات الواقع وطموحات التطوير " جودة مخرجات التعليم العالي وسوق العمل"، ورشة العمل السابعة للمعاهد العليا التقنية ، مصراتة.

7_ عدم التركيز على تطبيق معايير الجودة ضمن حزمة واحدة، لأن مؤسسات التعليم غير مؤهلة لذلك في هذه المرحلة وبعضها غير قابل للتطبيق في الوقت الحالي.

7_ تقارير القوى العاملة، (2011). بخصوص الباحثين على عمل.

8_ الرفع من جودة البحوث العلمية لإعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي وذلك بنشر البحوث في مجالات علمية ذات جودة عالية